ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net

"جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض"

إعداد الباحث:

عبدالرحمن بن سعيد الشهراني

إشراف:

أ.د. صالح بن رميح الرميح

أستاذ علم الاجتماع بقسم الدراسات الاجتماعية

الفصل الدراسي الثاني

1447هـ - 2026م

عمادة الدراسات العليا–كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم الدراسات الاجتماعية

Received: 10/06/2026 | Revised: 11/06/2026 | Accepted: 21/06/2026 | Published: 02/07/2026

Abstract:

This study aimed to analyze the role of implementation quality and support appropriateness in maximizing the developmental impact of corporate social responsibility (CSR) programs in the private sector in Riyadh City. It examined the relationship between the quality of program implementation procedures, the alignment of support with the supporting entity's field, and the developmental impact achieved among beneficiaries. The study employed a mixed-methods approach. Quantitative data were collected through a questionnaire administered to beneficiaries of CSR programs, while qualitative data were collected through in-depth interviews with officials and supervisors responsible for designing and implementing these programs in private sector companies. The study instrument covered several dimensions, including implementation procedures, support appropriateness, developmental impact, beneficiary satisfaction, challenges and obstacles, and the general perception of CSR. The findings revealed a strong positive relationship between the quality of implementation procedures and developmental impact. They also showed a strong positive relationship between support appropriateness and developmental impact across its various dimensions. In addition, the results indicated that implementation quality is positively associated with beneficiary satisfaction, whereas challenges and obstacles are negatively associated with the effectiveness of developmental impact. The interviews confirmed that the most impactful programs are those based on actual needs, aligned with the supporting entity's expertise, and managed through clear procedures, follow-up, and impact measurement mechanisms. The study recommends improving program implementation quality, aligning support with beneficiaries' needs, and strengthening developmental impact measurement to achieve more sustainable outcomes.

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض، من خلال فحص العلاقة بين جودة إجراءات تطبيق البرامج، ومدى توافق نوع الدعم مع مجال الجهة الداعمة، والأثر التنموي المتحقق لدى المستفيدين. واعتمدت الدراسة على

المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المنهج المختلط؛ إذ جُمعت البيانات الكمية من خلال استبانة وُجهت إلى المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية، كما جُمعت البيانات النوعية من خلال مقابلات معمقة مع المسؤولين والمشرفين على تصميم وتنفيذ هذه البرامج في شركات القطاع الخاص. وتناولت أداة الدراسة عددًا من الأبعاد، شملت جودة إجراءات التطبيق، وملاءمة الدعم، والأثر التنموي، ورضا المستفيد، والتحديات والمعوقات، والإدراك العام للمسؤولية الاجتماعية. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين جودة إجراءات التطبيق والأثر التنموي، كما بينت وجود علاقة موجبة قوية بين ملاءمة الدعم والأثر التنموي بأبعاده المختلفة. كما كشفت النتائج أن جودة الإجراءات ترتبط إيجابًا برضا المستفيدين، في حين ترتبط التحديات والمعوقات سلبًا بفعالية الأثر التنموي. وأكدت نتائج المقابلات أن البرامج الأكثر أثرًا هي التي تُبنى على احتياج فعلي، وتنسجم مع خبرة الجهة الداعمة، وتُدار من خلال إجراءات واضحة وآليات متابعة وقياس للأثر. وتوصي الدراسة بتطوير جودة تنفيذ البرامج، ومواءمة الدعم مع احتياجات المستفيدين، وتعزيز قياس الأثر التنموي بما يسهم في تحقيق أثر أكثر استدامة.

How to Cite This Article

الشهراني، ع. س. (2026). جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)*، 9(93)، (551 -562).

AJSP | Vol. 9 | Issue 93 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.93 **AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082**

المقدمة:

تُعد المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد المحاور الرئيسة في النقاشات الاقتصادية والتنموية المعاصرة، إذ أصبحت تمثل إطارًا استراتيجيًا تتبناه المؤسسات الخاصة بهدف تعزيز دورها في التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والالتزامات المجتمعية. وقد شهد العقد الأخير توسعًا ملحوظًا في تبني الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية، مدفوعًا بارتفاع مستوى الوعي المجتمعي، وتزايد توقعات أصحاب المصلحة، وتنامي الاهتمام بدور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى دراسة العوامل التي تعزز فاعلية هذه البرامج، وفي مقدمتها جودة التنفيذ وملاءمة الدعم، ولا سيما في المدن الكبرى مثل مدينة الرياض التي تُعد مركزًا اقتصاديًا وتنمويًا رئيسًا في المملكة العربية السعودية، وتحتضن عددًا كبيرًا من الشركات التي تنفذ مبادرات اجتماعية وتنموية متنوعة (الطائي، 2022).

وفي الاتجاه ذاته، أظهرت دراسة Li et al. (2025) أن تأثير المسؤولية الاجتماعية يختلف باختلاف نوع المستفيد والسياق الوطني، مما يشير إلى أهمية دراسة هذه البرامج في سياقات محلية محددة، مثل مدينة الرياض، التي تتميز بتركيبة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية خاصة. كما أكدت دراسة Chipriyanov et al. (2024) وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وهو ما يعكس أن برامج المسؤولية الاجتماعية لا تحقق قيمة مجتمعية فقط، بل يمكن أن تسهم كذلك في تعزيز الأداء المؤسسي عندما تُدار وفق رؤية واضحة وآليات تنفيذ فعالة.

كما بيّنت دراسة القاضي (2025) أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت ضرورة مؤسسية في ظل مبادئ الحوكمة، وأن تبني الشركات لها يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الاستدامة. وفي السياق ذاته، أكدت دراسة عامر (2022) أن برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي الخاص تسهم في تنمية المجتمع المحلي، خاصة في مجالات التعليم وتمكين المرأة، مما يعكس تداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في أثر هذه البرامج. كما تناولت دراسة عبد الصادق (2018) الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية، مشيرة إلى التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق برامجها، والحاجة إلى تطوير آليات تنظيمية تضمن فاعلية هذه البرامج واستدامة أثرها.

وتبرز أهمية دراسة جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في مدينة الرياض من كونها تمثل بيئة حضرية واقتصادية كبرى تتنوع فيها احتياجات المستفيدين وتتعدد فيها الجهات الداعمة. ففاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية لا تتحدد بمجرد وجود البرنامج أو حجم الدعم

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المقدم، بل ترتبط بدرجة كبيرة بوضوح شروط الاستفادة، وسهولة إجراءات التسجيل، وعدالة اختيار المستفيدين، وفعالية التواصل والمتابعة، ومدى توافق نوع الدعم مع مجال خبرة الجهة الداعمة واحتياجات الفئات المستفيدة. ومن ثم، فإن جودة التنفيذ وملاءمة الدعم يمثلان مدخلين رئيسين لفهم قدرة برامج المسؤولية الاجتماعية على إحداث أثر تنموي ملموس ومستدام.

وتتأكد أهمية هذا المدخل عند النظر إلى أن بعض برامج المسؤولية الاجتماعية قد تواجه تحديات تحد من فاعليتها، مثل ضعف وضوح المعلومات، أو تعقيد الإجراءات، أو محدودية المتابعة بعد تقديم الدعم، أو وجود فجوة بين احتياجات المستفيدين ونوع الدعم المقدم. ولذلك فإن دراسة جودة التنفيذ وملاءمة الدعم لا تقتصر على تقييم الجوانب الإدارية للبرامج، بل تمتد إلى تحليل مدى قدرتها على تعظيم الأثر التنموي وتحسين تجربة المستفيدين وتعزيز ثقتهم في دور القطاع الخاص.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، الذي يسعى إلى تحليل جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض، من خلال دراسة العلاقة بين جودة الإجراءات التنظيمية والتنفيذية، وتوافق نوع الدعم مع مجال الجهة الداعمة، ورضا المستفيدين، والتحديات التي تواجههم، ومستوى الأثر التنموي المتحقق. ويأتي هذا البحث ليقدم إطارًا تحليليًا يمكن أن تستفيد منه الشركات وصناع القرار والجهات غير الربحية في تطوير برامج مسؤولية اجتماعية أكثر فاعلية، وأكثر ارتباطًا باحتياجات المجتمع، وأكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي مستدام.

ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة (سليمان، 2016) بعنوان: المسئولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث المعنى والأهداف. وأوضحت أن هذا المفهوم شهد انتشارًا واسعًا في ظل تنامي وعي المستهلكين ورغبتهم في أن تكون شركات القطاع الخاص أكثر التزامًا تجاه المجتمع، ولا سيما مع تراجع دور الحكومة والهيئات الحكومية في العمل على تنمية المجتمع وزيادة موارده ومعالجة مشكلاته المجتمعية والبيئية. وقد ركزت الدراسة على عدد من المحاور، من أبرزها معنى المسؤولية الاجتماعية، وتعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى مبادئها، مثل الإذعان القانوني، واحترام الأعراف الدولية، واحترام مصالح الأطراف المعنية، والقابلية للمساءلة، والشفافية، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان. وانتهت الدراسة إلى أن قياس فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية ينبغي ألا ينظر إليها بوصفها مهمة اجتماعية منفصلة عن المنظمة، بل بوصفها إحدى المهام الأساسية للشركة التي ينبغي قياسها وتقييمها بصورة كمية. وترتبط هذه الدراسة بالبحث الحالي من خلال تأكيدها أهمية قياس فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتصل مباشرة بمحور جودة تنفيذ البرامج وقياس أثرها التنموي.

- **دراسة (عبدالحفيظي، 2019) بعنوان: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت تبني المسؤولية الاجتماعية ضرورة مؤسسية، بعد أن خرج هذا المفهوم من كونه ممارسة تطوعية اختيارية إلى ممارسة تمثل مصدرًا لتحقيق التميز ودعم بقاء المؤسسات واستمراريتها. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل المسؤولية الاجتماعية يتطلب مشاركة عدد من الأطراف، وفي مقدمتها الدولة من خلال إصدار القوانين والتحفيز والمساهمة في تأسيس صناديق للمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى جمعيات حماية المستهلك من خلال توعية المستهلكين وترشيدهم. كما بينت الدراسة أن من آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية خلق كيانات قانونية خاصة بها، وإنشاء صناديق للمسؤولية الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال، ودعم الإبداع التكنولوجي المسؤول والحوكمة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز أهمية البعد المؤسسي والتنظيمي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، إذ إن جودة تنفيذ البرامج لا تتحقق بمجرد تبنيها، بل من خلال وجود آليات واضحة، وحوكمة، وتحفيز، وتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

- **دراسة (الذبياني، 2022) بعنوان: دور القطاع الخاص من خلال المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع: دراسة وصفية تحليلية لعينة من منشآت القطاع الخاص في مدينة ينبع.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق تنمية المجتمع بمدينة ينبع. واعتمدت على عينة مكونة من (143) منشأة من منشآت الفئة الأولى، ووزعت عليها استبانة بصورة مباشرة للمسؤول الأول أو الثاني في المنشأة. واستخدمت الدراسة عددًا من

الأساليب الإحصائية، مثل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين. وأظهرت النتائج أن ضعف التواصل والتكامل مع بقية قطاعات المجتمع يُعد من أبرز عوائق تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية بالشكل المنشود. كما كشفت عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين نشاط المنشأة والقطاعات الأكثر استفادة، وبين النشاط الرئيس للمنشأة والعقبات التي تعترض تقديم الإسهامات التنموية. وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء مقر لرفع مستوى التواصل والتنسيق بين القطاع الخاص وبقية قطاعات المجتمع المحلي، وإنشاء مركز للمعلومات، وتفعيل دور الإعلام في رفع ثقافة المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص. وترتبط هذه الدراسة بالبحث الحالي من خلال تأكيدها أهمية ملاءمة برامج المسؤولية الاجتماعية لطبيعة نشاط الجهة الداعمة، وضرورة تحسين التنسيق والتواصل بين الأطراف ذات العلاقة، وهي عناصر أساسية في تعظيم الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

- **دراسة (Li et al., 2025) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في سياق دولي: تحليل شمولي.**

أجرت الدراسة تحليلًا شموليًا لعدد (223) دراسة منشورة خلال الفترة من 1984 إلى 2023، بهدف تقييم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في سياقات دولية متعددة. وأظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية تسهم عمومًا في تحسين الأداء المالي للشركات، إلا أن قوة العلاقة تختلف باختلاف أدوات القياس، حيث تكون أقوى عندما تُقاس المتغيرات من خلال الاستبانات. كما بينت الدراسة أن الأثر الاقتصادي الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية يكون أكثر وضوحًا في بعض السياقات، مثل الصين وإفريقيا والدول النامية، وفي البيئات التي تتسم بخصائص اقتصادية وثقافية معينة. وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في تأكيدها أن أثر المسؤولية الاجتماعية يتأثر بالسياق المحلي وطريقة القياس، وهو ما يدعم أهمية دراسة جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في مدينة الرياض، وعدم الاكتفاء بتعميم نتائج الدراسات الدولية دون اختبارها في السياق المحلي.

- **دراسة (Peng et al., 2025) بعنوان: تحليل شمولي لتأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات: دور نوع أصحاب المصلحة والعوامل الوطنية.**

قدمت الدراسة تحليلًا شموليًا تضمن (940) حجم تأثير من (202) دراسة في (43) دولة، بهدف فهم اختلاف تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات باختلاف العوامل الاقتصادية والثقافية ونوع أصحاب المصلحة. وميزت الدراسة بين المسؤولية الاجتماعية الأساسية والمسؤولية الاجتماعية الممتدة، وأظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية الأساسية تحقق استجابات اقتصادية واستهلاكية أفضل. كما بينت أن الأثر الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يتأثر بعوامل وطنية، مثل مستوى النمو الاقتصادي، وانتشار الإنترنت، والقيم الثقافية، ومستوى التعليم العالي. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأكيد أن فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية لا تعتمد على وجود البرنامج فقط، بل تتأثر بطبيعة المستفيدين، ونوع الدعم، والسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تنفذ فيه البرامج. وهذا يتسق مع تركيز البحث الحالي على ملاءمة الدعم وارتباطه باحتياجات المستفيدين ومجال الجهة الداعمة.

- **دراسة (Al-Asfour, 2025) بعنوان: فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحليل لأفضل 100 دراسة وتأثيرها على الأعمال وديناميكيات أصحاب المصلحة.**

قدمت الدراسة مراجعة تحليلية لأكثر (100) دراسة تأثيرًا في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات حتى عام 2024، مع التركيز على أثر المسؤولية الاجتماعية في التنافسية، والنمو المستدام، وصورة الشركة. وأوضحت أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت عنصرًا استراتيجيًا في تعزيز القيمة الاقتصادية للشركات، خصوصًا في القطاعات ذات الحساسية المجتمعية، مثل القطاع المصرفي والدوائي. كما أشارت إلى أن المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة، وتعزيز الثقة، ورفع القدرة التنافسية، بما ينعكس إيجابًا على الأداء طويل المدى. وتدعم هذه الدراسة توجه البحث الحالي نحو النظر إلى المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسة استراتيجية لا تقتصر على تقديم الدعم، بل تتطلب جودة في التنفيذ، وارتباطًا باحتياجات أصحاب المصلحة، وقدرة على بناء الثقة وتحقيق أثر تنموي مستدام.

وباستقراء الدراسات السابقة، يتضح أنها اتفقت على أهمية المسؤولية الاجتماعية بوصفها أداة مؤسسية وتنموية تتجاوز العمل الخيري التقليدي، كما أكدت أن فاعلية هذه البرامج ترتبط بوجود آليات تنظيمية واضحة، وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وربط البرامج باحتياجات المجتمع وأصحاب المصلحة. كما أبرزت الدراسات الأجنبية أن أثر المسؤولية الاجتماعية يتأثر بالسياق المحلي، ونوع المستفيد، وأدوات القياس، وطبيعة البيئة

الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يلاحظ أن عددًا من الدراسات ركز على الأثر الاقتصادي أو الأداء المالي أو دور القطاع الخاص بصورة عامة، في حين يقل التركيز على العلاقة بين جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم من جهة، وتعظيم الأثر التنموي لدى المستفيدين من جهة أخرى. ومن هنا يأتي البحث الحالي ليسد هذه الفجوة من خلال دراسة جودة التنفيذ وملاءمة الدعم بوصفهما مدخلين رئيسين لتعظيم الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدت مدينة الرياض خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في تبني منشآت القطاع الخاص لبرامج المسؤولية الاجتماعية، في ظل تنامي الوعي المجتمعي، وتزايد توقعات أصحاب المصلحة، واتساع دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية. وقد أشارت دراسة سليمان (2016) إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تعد مجرد التزام أخلاقي أو نشاط تطوعي، بل أصبحت ممارسة مؤسسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، تتطلب قياسًا وتقييمًا لفاعليتها. ومع هذا التوسع، تبرز إشكالية مهمة تتعلق بمدى قدرة هذه البرامج على تحقيق أثر تنموي فعلي ومستدام لدى المستفيدين، لا سيما عندما تختلف جودة تنفيذ البرامج، وتتباين درجة ملاءمة الدعم المقدم مع احتياجات المستفيدين ومجال الجهة الداعمة.

وتشير دراسة عبدالحفيظي (2019) إلى أن تفعيل المسؤولية الاجتماعية يتطلب وجود آليات مؤسسية وقانونية وتنظيمية واضحة، وأن ضعف هذه الآليات قد يحد من قدرة المؤسسات على تحقيق نتائج ملموسة. وينسجم ذلك مع طبيعة المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة؛ إذ لا تكمن القضية في وجود برامج المسؤولية الاجتماعية فحسب، بل في جودة الإجراءات المصاحبة لها، مثل وضوح شروط الاستفادة، وسهولة الوصول إلى البرنامج، وعدالة اختيار المستفيدين، وفعالية التواصل والمتابعة، وهي عناصر تؤثر في مستوى رضا المستفيد وفي حجم الأثر التنموي المتحقق.

كما أوضحت دراسة الذبياني (2022) أن ضعف التواصل والتكامل بين القطاع الخاص وبقية قطاعات المجتمع يمثل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وأن اختلاف طبيعة نشاط المنشأة يؤدي إلى تباين في مستوى الإسهامات التنموية. ويعزز ذلك أهمية دراسة ملاءمة نوع الدعم المقدم مع مجال الجهة الداعمة، ومدى ارتباط هذا الدعم باحتياجات المستفيدين الفعلية؛ إذ إن الدعم غير الملائم أو غير المرتبط بخبرة الجهة الداعمة قد يضعف من فاعلية البرنامج، حتى وإن توفرت الموارد المالية أو التنظيمية.

وفي السياق الدولي، أكدت دراسة Li et al. (2025) أن أثر المسؤولية الاجتماعية يتأثر بالسياق المحلي وأدوات القياس المستخدمة، كما أوضحت دراسة Eisend and Zhao (2025) أن تأثيرات المسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف نوع أصحاب المصلحة والعوامل الوطنية والاقتصادية والثقافية. كما بينت دراسة Al-Asfour (2025) أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت عنصرًا استراتيجيًا في بناء الثقة وتعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة وتحقيق قيمة طويلة المدى. وتؤكد هذه الدراسات أن نتائج المسؤولية الاجتماعية لا يمكن فهمها أو قياسها بمعزل عن السياق المحلي، وطبيعة المستفيدين، وآليات التنفيذ، ونوع الدعم المقدم.

وبناءً على ذلك، تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة إلى فهم العلاقة بين جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم من جهة، وتعظيم الأثر التنموي المتحقق لدى المستفيدين من جهة أخرى، في سياق القطاع الخاص بمدينة الرياض. فالتوسع في البرامج لا يضمن بالضرورة تحقيق أثر تنموي فعّال ما لم تكن هذه البرامج مصممة وفق احتياج فعلي، ومنفذة بإجراءات واضحة، ومدعومة بآليات متابعة وتقييم، ومرتبطة بمجال خبرة الجهة الداعمة. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تحليل جودة التنفيذ وملاءمة الدعم بوصفهما مدخلين رئيسين لتعظيم الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض. وتنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

ما دور جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض؟

رابعاً: مصطلحات الدراسة

- **برامج المسؤولية الاجتماعية**

تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها مسؤولية المنشآت عن آثارها في المجتمع، من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان واهتمامات المستهلكين في عملياتها واستراتيجيتها الأساسية، بما يسهم في تحقيق قيمة مشتركة للمنشأة والمجتمع (European Commission, 2011).

وتعرف برامج المسؤولية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: المبادرات والأنشطة المنظمة التي تنفذها منشآت القطاع الخاص بمدينة الرياض في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، بهدف تحقيق أثر تنموي لدى المستفيدين، وذلك من خلال برامج ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ومعرفية ومهارية وبيئية.

- **جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية**

ترتبط جودة التنفيذ في أدبيات تنفيذ البرامج بمدى تحقق عدد من مخرجات التنفيذ، مثل ملاءمة التدخل، وقابلية تطبيقه، والالتزام بتنفيذه وفق ما خُطط له، واستدامته، بوصفها مؤشرات تعكس نجاح عملية التنفيذ وتميزها عن النتائج النهائية للبرنامج (Proctor et al., 2011).

وتعرف جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: مستوى كفاءة الإجراءات التنظيمية والتنفيذية المصاحبة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، ويشمل ذلك وضوح شروط الاستفادة، وسهولة إجراءات التسجيل، وعدالة اختيار المستفيدين، ووضوح آليات التواصل، والمتابعة أثناء وبعد تقديم الدعم.

- **ملاءمة الدعم**

تشير الملاءمة في تقييم التدخلات التنموية إلى مدى استجابة أهداف التدخل وتصميمه لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم والسياق الذي ينفذ فيه، ومدى استمرار هذه الاستجابة عند تغير الظروف.(OECD, 2021)

وتعرف ملاءمة الدعم إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: مدى توافق نوع الدعم المقدم في برامج المسؤولية الاجتماعية مع احتياجات المستفيدين من جهة، ومع مجال الجهة الداعمة وخبرتها أو نشاطها من جهة أخرى، بما يسهم في رفع فاعلية البرامج وتعظيم أثرها التنموي.

- **الأثر التنموي**

يعرف الأثر في تقييم التدخلات التنموية بأنه الآثار المهمة التي يحدثها التدخل أو يتوقع أن يحدثها، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة، مباشرة أو غير مباشرة، وعلى مستوى يتجاوز النتائج الفورية للتدخل (OECD, 2021).

ويعرف الأثر التنموي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: مستوى النتائج الإيجابية المتحققة لدى المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بمدينة الرياض، ويقاس من خلال الأثر الاقتصادي، والأثر الاجتماعي، والأثر المعرفي والمهاري، والأثر البيئي، كما يدركها المستفيدون من هذه البرامج.

خامساً: أهداف الدراسة

- تحليل مدى إسهام برامج المسؤولية الاجتماعية في خلق فرص العمل ودعم التشغيل المحلي في منشآت القطاع الخاص بمدينة الرياض.
- تحديد أثر برامج المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- قياس دور برامج المسؤولية الاجتماعية في رفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار داخل منشآت القطاع الخاص.
- تقييم مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين البنية التحتية والخدمات المجتمعية بمدينة الرياض.

سادساً: أهمية الدراسة

- **الأهمية النظرية:**

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في تطوير الإطار المعرفي المتعلق ببرامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، من خلال الانتقال من مجرد تناول وجود هذه البرامج أو حجم الدعم المقدم فيها إلى تحليل العوامل التي تعزز فاعليتها التنموية، وفي مقدمتها جودة التنفيذ وملاءمة الدعم. فالدراسة تسلط الضوء على العلاقة بين جودة الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للبرامج، ومدى توافق نوع الدعم مع مجال الجهة الداعمة واحتياجات المستفيدين، وبين مستوى الأثر التنموي المتحقق.

كما تضيف الدراسة قيمة معرفية إلى الأدبيات العربية والخليجية المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تركيزها على الأثر التنموي بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والمعرفية والمهارية والبيئية. وتسهم الدراسة كذلك في

دعم الاتجاهات العلمية التي تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسة مؤسسية تحتاج إلى تصميم جيد، وتنفيذ منظم، وقياس للأثر، لا مجرد مبادرات متفرقة أو أنشطة خيرية محدودة.

- **الأهمية التطبيقية:**

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم مؤشرات عملية يمكن أن تستفيد منها منشآت القطاع الخاص بمدينة الرياض عند تصميم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية. إذ تساعد نتائج الدراسة في توجيه الشركات نحو تحسين جودة إجراءات البرامج، من حيث وضوح شروط الاستفادة، وسهولة الوصول إلى الدعم، وعدالة اختيار المستفيدين، وفعالية التواصل والمتابعة، بما يسهم في رفع رضا المستفيدين وتعزيز أثر البرامج.

كما تبرز أهمية الدراسة في توجيه منشآت القطاع الخاص إلى ضرورة مواءمة نوع الدعم المقدم مع احتياجات المستفيدين ومجال خبرة الجهة الداعمة، بما يجعل برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر ارتباطًا بالاحتياج الفعلي وأكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي مستدام. ويمكن أن تفيد نتائج الدراسة كذلك صناع القرار والجهات غير الربحية والجهات ذات العلاقة في تطوير آليات أكثر فاعلية لتخطيط برامج المسؤولية الاجتماعية، ومتابعتها، وقياس أثرها، وتعزيز التكامل بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي في مدينة الرياض.

سابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المختلط، من خلال الجمع بين المدخلين الكمي والنوعي؛ وذلك لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة الهادف إلى تحليل دور جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض. وقد استُخدم المدخل الكمي لقياس اتجاهات المستفيدين حول جودة الإجراءات، وملاءمة الدعم، والأثر التنموي، ورضا المستفيد، والتحديات، والإدراك العام للمسؤولية الاجتماعية. كما استُخدم المدخل النوعي لتفسير النتائج الكمية وتعميق فهمها من خلال آراء المسؤولين والمشرفين على برامج المسؤولية الاجتماعية، بما يتيح فهمًا أكثر تكاملًا للعوامل المؤثرة في فاعلية هذه البرامج.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين رئيسيتين: المستفيدين مباشرة من برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، والمسؤولين والمشرفين على تصميم وتنفيذ هذه البرامج. وتمثل الفئة الأولى مصدر البيانات الكمية، نظرًا لقدرتها على تقييم جودة إجراءات التطبيق، وملاءمة الدعم، ومستوى الأثر التنموي، ودرجة الرضا، والتحديات التي واجهتها أثناء الاستفادة. أما الفئة الثانية فتمثل مصدر البيانات النوعية، من خلال تقديم رؤى مهنية حول آليات تصميم البرامج وتنفيذها وقياس أثرها. وبلغت عينة الدراسة الكمية (327) مستفيدًا، في حين بلغت العينة النوعية (8) من المسؤولين والمشرفين على برامج المسؤولية الاجتماعية.

تاسعاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على أداتين لجمع البيانات؛ الأولى هي الاستبانة، واستخدمت لجمع البيانات الكمية من المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بمدينة الرياض. وقد تضمنت الاستبانة أبعادًا ترتبط بجودة إجراءات تطبيق البرامج، وملاءمة الدعم، والأثر التنموي، ورضا المستفيد، والتحديات والمعوقات، والإدراك العام للمسؤولية الاجتماعية. أما الأداة الثانية فهي المقابلات المعمقة، واستخدمت لجمع البيانات النوعية من المسؤولين والمشرفين على برامج المسؤولية الاجتماعية، بهدف تفسير نتائج الاستبانة وتعميق فهمها، من خلال التعرف على آليات تصميم البرامج وتنفيذها، ومعايير اختيار مجالات الدعم، وطرق قياس الأثر، والتحديات المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بها.

عاشراً: الإطار النظري للدراسة

يقوم الإطار النظري لهذه الدراسة على أن برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص لم تعد تُفهم بوصفها مبادرات خيرية أو أنشطة تطوعية محدودة، بل أصبحت ممارسة مؤسسية ترتبط بالتنمية، وبقدرة المنشآت على دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في عملياتها واستراتيجياتها. ومن هذا المنطلق، فإن فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية لا تتحدد بمجرد وجود البرنامج أو حجم الدعم المقدم، بل ترتبط بجودة تنفيذه، وملاءمة الدعم المقدم، ومدى قدرته على إحداث أثر تنموي فعلي لدى المستفيدين.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

1. برامج المسؤولية الاجتماعية

تشير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مسؤولية المنشآت عن آثارها في المجتمع، من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان واهتمامات المستهلكين في عملياتها واستراتيجياتها الأساسية، بما يحقق قيمة مشتركة للمنشأة والمجتمع ويحد من الآثار السلبية المحتملة لأنشطتها (European Commission, 2011). ووفق هذا التصور، فإن برامج المسؤولية الاجتماعية تمثل أداة مؤسسية يمكن من خلالها للقطاع الخاص أن يسهم في معالجة بعض الاحتياجات المجتمعية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية المحلية.

وفي سياق هذه الدراسة، تُفهم برامج المسؤولية الاجتماعية بوصفها مبادرات منظمة تستهدف إحداث أثر تنموي لدى المستفيدين، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو المعرفي والمهاري أو البيئي. وبذلك، لا ينحصر تقييم هذه البرامج في عدد المبادرات أو حجم الإنفاق، بل يمتد إلى مدى ارتباطها باحتياجات المستفيدين، وجودة آليات تنفيذها، وقدرتها على تحقيق نتائج قابلة للقياس.

2. جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية

تمثل جودة التنفيذ أحد المحددات الرئيسة لفاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية؛ إذ إن البرنامج قد يكون مهمًا في فكرته، لكنه لا يحقق أثرًا ملموسًا إذا نُفذ بإجراءات غير واضحة أو غير عادلة أو غير قابلة للمتابعة. وتشير أدبيات تنفيذ البرامج إلى أن نجاح التنفيذ يرتبط بمجموعة من المخرجات، مثل القبول، والتبني، والملاءمة، وقابلية التطبيق، والالتزام بالتنفيذ، والانتشار، والاستدامة (Proctor et al., 2011).

وفي هذه الدراسة، ترتبط جودة التنفيذ بوضوح شروط الاستفادة، وسهولة إجراءات التسجيل، وعدالة اختيار المستفيدين، ووضوح آليات التواصل، والمحافظة على سرية البيانات، والمتابعة أثناء وبعد تقديم الدعم. وتُعد هذه العناصر مهمة لأنها تؤثر في تجربة المستفيد، وفي مستوى الثقة بالبرنامج، وفي قدرة المبادرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة بصورة عادلة ومنظمة.

3. ملاءمة الدعم

تُعد ملاءمة الدعم عنصرًا جوهريًا في تعظيم أثر برامج المسؤولية الاجتماعية؛ فالدعم لا يكون فعالًا بمجرد تقديمه، بل بمدى توافقه مع احتياجات المستفيدين والسياق الذي يُقدم فيه. وتشير الملاءمة في تقييم التدخلات التنموية إلى مدى استجابة أهداف التدخل وتصميمه لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم والسياق المؤسسي والاجتماعي الذي ينفذ فيه (OECD, 2021).

وبناءً على ذلك، فإن ملاءمة الدعم في برامج المسؤولية الاجتماعية تعني أن يكون نوع الدعم المقدم مناسبًا لاحتياجات المستفيدين من جهة، ومتصلًا بمجال خبرة الجهة الداعمة أو نشاطها من جهة أخرى. فكلما كان الدعم أكثر ارتباطًا بالاحتياج الفعلي وبقدرات الجهة المقدمة له، زادت احتمالية تحقيق أثر تنموي أعمق وأكثر استدامة. كما أن الملاءمة لا تتعلق بنوع الدعم فقط، بل تشمل توقيته، وطريقة تقديمه، ومدى قدرة المستفيد على الاستفادة منه بصورة عملية.

4. الأثر التنموي

يمثل الأثر التنموي النتيجة الأوسع التي تسعى برامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيقها. ولا يقتصر هذا الأثر على المخرجات المباشرة، مثل عدد المستفيدين أو حجم الدعم، بل يمتد إلى التغيرات التي تحدث في حياة المستفيدين بعد حصولهم على الدعم. وتؤكد أدبيات قياس الأثر الاجتماعي أهمية الانتقال من قياس المخرجات المباشرة إلى قياس النتائج والتغيرات التي تحدث لدى المستفيدين والمجتمع، بما يساعد على فهم القيمة الفعلية للتدخلات الاجتماعية والتنموية (OECD, 2021).

وفي هذه الدراسة، يتكون الأثر التنموي من عدة أبعاد، تشمل الأثر الاقتصادي، والأثر الاجتماعي، والأثر المعرفي والمهاري، والأثر البيئي. ويعكس هذا التعدد أن برامج المسؤولية الاجتماعية لا ينبغي أن تُقاس من زاوية اقتصادية فقط، بل من خلال قدرتها على تحسين حياة المستفيدين، وتعزيز مشاركتهم، ورفع مهاراتهم، ودعم وعيهم البيئي والاجتماعي.

5. جودة التنفيذ وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي

يقوم التصور النظري لهذه الدراسة على أن جودة التنفيذ وملاءمة الدعم يمثلان مدخلين أساسيين لتعظيم الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية. فجودة التنفيذ تسهم في ضمان وصول البرنامج إلى المستفيدين بوضوح وعدالة وكفاءة، بينما تسهم ملاءمة الدعم في جعل البرنامج

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

أكثر اتصالًا باحتياجات المستفيدين ومجال الجهة الداعمة. وعند تحقق هذين البعدين معًا، تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي ملموس ومستدام.

وتتسع ملاءمة الدعم كذلك لتشمل ارتباط المبادرات بالسياق التنموي المحلي، بحيث لا يكون الدعم عامًا أو منفصلًا عن قدرات المجتمع والجهة الداعمة. ومن هذا المنظور، يمكن أن تسهم بعض برامج المسؤولية الاجتماعية، متى صُممت وفق احتياج فعلي ونُفذت بجودة عالية، في دعم الموردين المحليين، وتنمية مهارات الكفاءات الوطنية، وتعزيز فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يرفع من الأثر التنموي الاقتصادي لهذه البرامج. ويتسق ذلك مع طرح القيمة المشتركة الذي يرى أن المنشآت يمكن أن تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه عندما تربط استراتيجياتها باحتياجات المجتمع وفرص التنمية المحلية (Porter & Kramer, 2011).

كما أن توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية نحو دعم القدرات المحلية والشراكات التنموية يتوافق مع توجهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تؤكد أهمية دور القطاع الخاص في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات، وتوجيه الاستثمارات والموارد نحو مجالات ذات أثر تنموي أوسع (UNDP, 2018). غير أن هذه الأبعاد لا تتحقق بمجرد تقديم الدعم، بل تتطلب توجيه الموارد وفق معايير واضحة، وربط المبادرات بمجال خبرة الجهة الداعمة، وقياس نتائجها بعد التنفيذ.

وعليه، فإن ضعف جودة التنفيذ أو انخفاض ملاءمة الدعم قد يحد من فاعلية البرنامج، حتى لو كان حجم الدعم كبيرًا. أما البرامج التي تُصمم وفق احتياج فعلي، وتُنفذ بإجراءات واضحة، وتُتابع نتائجها بعد التنفيذ، فهي الأكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي لدى المستفيدين، وتعزيز ثقة المجتمع في دور القطاع الخاص كشريك في التنمية.

حادي عشر: الإطار التطبيقي للبحث

يعرض هذا القسم النتائج التطبيقية للدراسة في ضوء سؤالها الرئيس المتعلق بدور جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وملاءمة الدعم في تعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض. وقد تم تحليل النتائج من خلال معاملات ارتباط بيرسون، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين جودة إجراءات التطبيق، وملاءمة الدعم، والأثر التنموي، ورضا المستفيد، والتحديات والمعوقات، والإدراك العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية. كما تم توظيف نتائج المقابلات المعمقة لتفسير النتائج الكمية وتعميق فهمها.

1. العلاقة بين جودة إجراءات التطبيق والأثر التنموي

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	حجم الأثر (r^2)	طبيعة العلاقة
جودة إجراءات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية × الأثر التنموي	0.684	< 0.001	0.468	موجبة قوية

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين جودة إجراءات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية والأثر التنموي المتحقق لدى المستفيدين. ويدل ذلك على أن وضوح الإجراءات، وسهولة التسجيل، وعدالة اختيار المستفيدين، وفعالية التواصل والمتابعة، تمثل عناصر جوهرية في رفع مستوى الأثر التنموي للبرامج. وبذلك، فإن جودة التنفيذ لا تُعد جانبًا إداريًا شكليًا، بل عاملًا مؤثرًا في قدرة البرامج على تحقيق نتائج تنموية ملموسة.

2. العلاقة بين ملاءمة الدعم والأثر التنموي

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	حجم الأثر (r^2)	طبيعة العلاقة
ملاءمة نوع الدعم × الأثر التنموي الكلي	0.721	< 0.001	0.520	موجبة قوية جدًا
ملاءمة نوع الدعم × الأثر الاقتصادي	0.702	< 0.001	0.493	موجبة قوية

ملاءمة نوع الدعم × الأثر الاجتماعي	0.688	< 0.001	0.473	موجبة قوية
ملاءمة نوع الدعم × الأثر المعرفي/المهاري	0.654	< 0.001	0.427	موجبة متوسطة إلى قوية
ملاءمة نوع الدعم × الأثر البيئي	0.611	< 0.001	0.373	موجبة متوسطة

توضح النتائج أن ملاءمة نوع الدعم مع مجال الجهة الداعمة ترتبط ارتباطًا قويًا بالأثر التنموي الكلي. ويعني ذلك أن البرامج التي تقدم دعمًا متوافقًا مع احتياجات المستفيدين، ومتصلًا بمجال خبرة الجهة الداعمة، تكون أكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي واضح. كما تكشف النتائج أن الأثر الاقتصادي جاء في مقدمة الأبعاد ارتباطًا بملاءمة الدعم، يليه الأثر الاجتماعي، ثم الأثر المعرفي والمهاري، ثم الأثر البيئي. وتؤكد هذه النتيجة أهمية تصميم برامج المسؤولية الاجتماعية وفق احتياج فعلي، لا وفق مبادرات عامة أو غير موجهة.

3. العلاقة بين جودة إجراءات التطبيق ورضا المستفيد

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	حجم الأثر (r^2)	طبيعة العلاقة
جودة إجراءات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية × رضا المستفيد	0.694	< 0.001	0.482	موجبة قوية

تدل النتائج على وجود علاقة موجبة قوية بين جودة إجراءات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ورضا المستفيدين. ويعني ذلك أن رضا المستفيد لا يتحدد بمحتوى الدعم فقط، بل يتأثر كذلك بطريقة تقديمه وتنظيمه، ووضوح المعلومات المتاحة عنه، وسهولة الوصول إليه، وعدالة الاختيار، وفعالية المتابعة. ومن ثم، فإن تحسين تجربة المستفيد يتطلب تطوير الجوانب الإجرائية والتنظيمية للبرامج، وليس الاكتفاء بزيادة حجم الدعم.

4. العلاقة بين التحديات والمعوقات وفعالية الأثر التنموي

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	حجم الأثر (r^2)	طبيعة العلاقة
التحديات والمعوقات × فعالية الأثر التنموي	−0.536	< 0.001	0.287	سالبة متوسطة

تكشف النتائج عن وجود علاقة ارتباطية سالبة بين التحديات والمعوقات وفعالية الأثر التنموي. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع مستوى التحديات، مثل صعوبة التعرف على البرامج، ونقص المعلومات، وتعقيد إجراءات التسجيل، وضعف المتابعة، وعدم كفاية الدعم، ووجود فجوة بين احتياجات المستفيدين والدعم المقدم، يرتبط بانخفاض فعالية الأثر التنموي. وتؤكد هذه النتيجة أن معالجة المعوقات التنظيمية والإجرائية تمثل شرطًا أساسيًا لتعظيم أثر برامج المسؤولية الاجتماعية.

5. العلاقة بين الأثر التنموي والإدراك العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	حجم الأثر (r^2)	طبيعة العلاقة
الأثر التنموي الكلي × الإدراك العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية	0.712	< 0.001	0.507	موجبة قوية
الأثر الاجتماعي × الإدراك العام	0.701	< 0.001	0.491	موجبة قوية
الأثر الاقتصادي × الإدراك العام	0.684	< 0.001	0.468	موجبة قوية
الأثر المعرفي/المهاري × الإدراك العام	0.667	< 0.001	0.445	موجبة متوسطة إلى قوية
الأثر البيئي × الإدراك العام	0.592	< 0.001	0.350	موجبة متوسطة

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين الأثر التنموي المتحقق والإدراك العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية. ويعني ذلك أن المستفيدين الذين يلمسون أثرًا تنمويًا أوضح من البرامج يكون لديهم إدراك أعلى لأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية. كما يظهر أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي هما الأكثر ارتباطًا بتكوين هذا الإدراك، مما يعكس أهمية أن تكون البرامج ملموسة وقريبة من احتياجات المستفيدين اليومية.

6. التكامل بين النتائج الكمية والنوعية

توضح نتائج الدراسة أن تعظيم الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بمدينة الرياض يرتبط بثلاثة عناصر مترابطة: جودة التنفيذ، وملاءمة الدعم، وتقليل التحديات التنظيمية والإجرائية. فقد كشفت النتائج الكمية أن جودة إجراءات التطبيق ترتبط إيجابًا بالأثر التنموي ورضا المستفيد، وأن ملاءمة الدعم ترتبط بقوة بالأثر التنموي الكلي وأبعاده المختلفة، في حين ترتبط التحديات والمعوقات سلبًا بفعالية هذا الأثر.

وتدعم المقابلات المعمقة هذه النتائج من خلال إبراز أهمية التخطيط المؤسسي، ووضوح معايير الاستفادة، وربط البرامج باحتياجات المجتمع، ووجود آليات متابعة وقياس للأثر. كما تتفق هذه النتائج مع ما ورد في الدراسات السابقة؛ إذ أكدت دراسة عبدالحفيظي (2019) أهمية الآليات المؤسسية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، وأشارت دراسة الذبياني (2022) إلى أثر ضعف التواصل والتكامل في الحد من فاعلية البرامج، بينما بينت دراسة Al-Asfour (2025) أن المسؤولية الاجتماعية تحقق قيمة أعلى عندما تعزز العلاقة مع أصحاب المصلحة، وأكدت دراسة Li et al. (2025) ودراسة Eisend and Zhao (2025) أهمية السياق المحلي وطبيعة المستفيد في تحديد أثر برامج المسؤولية الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، لا يتحقق الأثر التنموي المستدام لمجرد وجود برامج المسؤولية الاجتماعية أو ارتفاع حجم الإنفاق عليها، بل من خلال تحويلها إلى ممارسات مؤسسية قائمة على احتياج فعلي، وتنفيذ واضح، ودعم ملائم، ومتابعة مستمرة، وقياس دقيق للأثر. وهذا ما ينسجم مع عنوان الدراسة الذي يركز على جودة التنفيذ وملاءمة الدعم بوصفهما مدخلين رئيسين لتعظيم الأثر التنموي لدى القطاع الخاص بمدينة الرياض.

ثاني عشر: خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات

أظهرت نتائج الدراسة أن جودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية تمثل عاملًا رئيسًا في تعظيم الأثر التنموي لدى المستفيدين؛ إذ ارتبطت جودة إجراءات التطبيق ارتباطًا موجبًا قويًا بالأثر التنموي، بما يؤكد أن وضوح شروط الاستفادة، وسهولة التسجيل، وعدالة اختيار المستفيدين، وفعالية التواصل والمتابعة، عناصر مؤثرة في فاعلية البرامج. كما بينت النتائج أن ملاءمة نوع الدعم مع مجال الجهة الداعمة ترتبط بدرجة قوية بالأثر التنموي الكلي وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والمهارية والبيئية، مما يدل على أن الدعم يكون أكثر فاعلية عندما يستند إلى احتياج فعلي ويتصل بخبرة الجهة الداعمة.

وكشفت النتائج كذلك عن وجود علاقة موجبة بين جودة الإجراءات ورضا المستفيدين، في حين ظهرت علاقة سالبة بين التحديات والمعوقات وفعالية الأثر التنموي، بما يشير إلى أن ضعف المعلومات، وتعقيد الإجراءات، ومحدودية المتابعة، وعدم كفاية الدعم، قد تحد من أثر البرامج. كما أظهرت النتائج أن الأثر التنموي المتحقق يسهم في رفع الإدراك العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية.

واستنادًا إلى نتائج الدراسة، توصي الدراسة بما يأتي:

- تطوير إطار مؤسسي واضح لجودة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، يتضمن معايير للاستفادة، وآليات للتسجيل، وعدالة في اختيار المستفيدين، ومتابعة بعد تقديم الدعم.
- بناء برامج المسؤولية الاجتماعية على دراسات احتياج مسبقة، بما يضمن ارتباطها الفعلي بأولويات المستفيدين والمجتمع المحلي.
- مواءمة نوع الدعم مع مجال خبرة الجهة الداعمة، بما يعزز قدرة البرامج على تحقيق أثر تنموي أكثر استدامة.
- تطوير آليات لقياس الأثر التنموي لا تقتصر على عدد المستفيدين أو حجم الإنفاق، بل تقيس التغيرات الفعلية في حياة المستفيدين.
- تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والجهات غير الربحية والجهات ذات العلاقة، بما يسهم في تحسين التنسيق وتقليل تكرار المبادرات.
- تبسيط إجراءات الاستفادة وتحسين قنوات التواصل مع المستفيدين، بما يرفع مستوى الرضا والثقة في برامج المسؤولية الاجتماعية.

وتقترح الدراسة إجراء دراسات مستقبلية تقيس استدامة الأثر التنموي لبرامج المسؤولية الاجتماعية بعد مرور فترة زمنية من الاستفادة، إضافة إلى دراسات مقارنة بين القطاعات المختلفة داخل القطاع الخاص.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية.

الذبياني، حسن بن مرشد معتق. (2022). دور القطاع الخاص من خلال المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع: دراسة وصفية تحليلية لعينة من منشآت القطاع الخاص في مدينة ينبع. مجلة العلوم الإنسانية، (13)، 171–191.

سليمان، مرفت. (2016). المسئولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف. فكر وإبداع، (100)، 489–522.

الطائي، سهام سوادي طعمة. (2022). المسؤولية الاجتماعية للشركات. مجلة العلوم القانونية، 37(2)، 253–278.

عامر، عفاف علي عطية. (2022). المسئولية الاجتماعية للقطاع الصناعي الخاص وتنمية المجتمع المحلي: دراسة تطبيقية لبعض الشركات الصناعية في مصر. مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، (4)، 179–222.

عبدالحفيظي، أحمد. (2019). آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 7(1)، 181–190.

عبد الصادق مرسي، محمد مصطفى. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات. ورقة مقدمة في مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

القاضي، حسين السيد حسين محمد. (2025). الأهمية الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (50)، 812–862.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Al-Asfour, F. (2025). Decoding CSR: Synthesis of top 100 studies and their influence on business and stakeholder dynamics. SN Business & Economics, 5(6), Article 68. https://doi.org/10.1007/s43546-025-00832-9

Chipriyanov, M., Chipriyanova, G., Krasteva-Hristova, R., Atanasov, A., & Luchkov, K. (2024). Researching the impact of corporate social responsibility on economic growth and inequality: Methodological aspects. Journal of Risk and Financial Management, 17(12), Article 546. https://doi.org/10.3390/jrfm17120546

European Commission. (2011). A renewed EU strategy 2011–14 for corporate social responsibility (COM(2011) 681 final). European Commission.

Li, W., Yan, T., & Li, Y. (2025). Corporate social responsibility and financial performance in a cross-country context: A meta-analysis. Journal of Business Research, 190, Article 115218. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2025.115218

OECD. (2021). Applying evaluation criteria thoughtfully. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/543e84ed-en

Peng, C., Eisend, M., Xiang, D., Chen, Z., & Zhao, H. (2025). A meta-analysis of corporate social responsibility effects: The role of stakeholder type and country factors. International Journal of Research in Marketing, 42(3), 809–826. https://doi.org/10.1016/j.ijresmar.2024.11.003

Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). Creating shared value. Harvard Business Review, 89(1–2), 62–77.

Proctor, E., Silmere, H., Raghavan, R., Hovmand, P., Aarons, G., Bunger, A., Griffey, R., & Hensley, M. (2011). Outcomes for implementation research: Conceptual distinctions, measurement challenges, and research agenda. Administration and Policy in Mental Health and Mental Health Services Research, 38(2), 65–76. https://doi.org/10.1007/s10488-010-0319-7

United Nations Development Programme. (2018). UNDP private sector development and partnership strategy 2018–2022: Making markets work for the SDGs. UND.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)